منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

أعمال منظمة الأغذية والزراعة في مجال الحماية الاجتماعية

المساهمة في القضاء على الجوع والحد من الفقر
والقدرة على الصمود في المناطق الريفية

المحتويات

موريتانيا

امرأة مسجلة في برنامج التحويلات الإنتاجية/Cash+ التابع للمنظمة في مبوت، موريتانيا. بعد بضعة أشهر من التوزيعات، أفاد أكثر من نصف المستفيدين أن واحدة من الماعز على الأقل قد ولدت.
©الفاو/أيساتا لام

الصفحات 4-5
مقدمة

الصفحات 6-9
الرسائل الرئيسية

الصفحات 10-13
برنامج التغيير

الصفحات 14-16
من الحماية إلى الإدماج

الصفحات 17-19
تعزيز القدرة على الصمود

الصفحة 20
تمكين المرأة

الصفحة 21
جعل الهجرة مسألة اختيارية

الصفحة 22
بناء القدرات

الصفحة 23
توسيع النطاق

الصفحات 24-25
هناك إمكانية للتقدم

الصفحات 26-27
المنشورات

صورة الغلاف: بنغلاديش
©الفاو/جي إم بي أكاش

الحماية الاجتماعية عنصر رئيسي ضمن جهود المنظمة للحد من الفقر

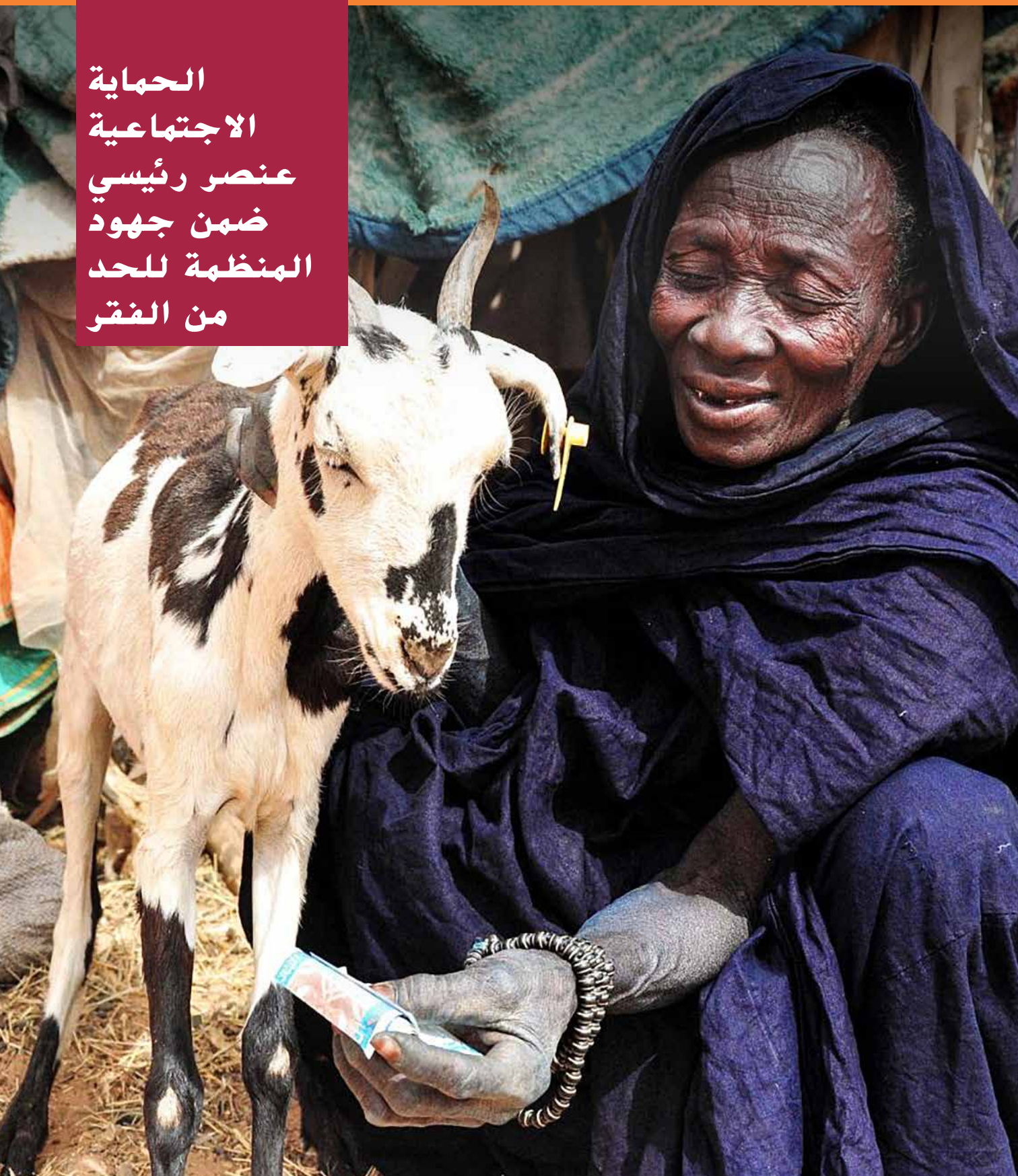

مقدمة

على الرغم من التقدم المحرز في العقود الأخيرة، لا يزال هناك 736 مليون شخص في جميع أنحاء العالم يعيشون في فقر مدقع. ويعيش معظمهم في المناطق الريفية، حيث لا يملكون سوى القليل من الأصول أو لا يملكون أي أصول ويعتمدون، على الأقل بشكل جزئي، على الزراعة واستخدام الموارد الطبيعية لكسب عيشهم.

الفلبين

أسرة غاريدو هي أسرة أخرى من المزارعين تلقت دعمًا من برنامج توزيع البذور والأسمدة في المنظمة وستتمكن من الحصاد بحلول منتصف شهر مايو/أيار. ©الفاو/ل. ليواناغ

تمثل الحماية الاجتماعية وسيلة لمعالجة أوجه الضعف وتمكن الأشخاص من التصدي لها والحصول على فرصة اقتصادية أكبر

يمثل كل يوم بالنسبة لهم صراعًا من أجل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والمالية والبنية التحتية والأسواق والتقنيات أو الممارسات الإنتاجية الجديدة، وهذا بدوره يعوق قدرتهم على توفير سبل معيشة أكثر كفاءة واستدامة وإنتاجية لأنفسهم ولأسرهم.

بالإضافة إلى ذلك، فإنهم معرضون بدرجة كبيرة للمخاطر والصدمات الاجتماعية الاقتصادية والمناخية والمخاطر المتعلقة بالصراعات: يعيش حوالي 60 في المائة من الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع في أوضاع هشة، حيث يؤدي تقلب المناخ و/أو الصراعات إلى نضوب سبل العيش. ويمكن أن يكون للصدمات آثارًا مدمرة، فهي تُجبر الناس في بعض الأحيان على استخدام استراتيجيات سلبية للتكيف، مثل بيع الأملاك المُنْتِجة أو الإفراط في إزالة الغابات أو الصيد الجائر أو التأثير على نوعية الأنظمة الغذائية للأطفال. ويؤدي هذا بدوره إلى تفاقم دورة انعدام

الأمن الغذائي والفقر. كما تواجه النساء والفتيات تحديات أخرى ناجمة عن عدم المساواة بين الجنسين.

تمثل الحماية الاجتماعية وسيلة لمعالجة أوجه الضعف وتمكن الأشخاص من التصدي لها والحصول على فرصة اقتصادية أكبر. وتشمل مجموعة متنوعة من السياسات والبرامج التي تسعى لحماية الأشخاص، وخاصةً الفقراء والمهمشين، من الفقر والضعف والاستبعاد الاجتماعي. وتضم هذه المجموعة، على سبيل المثال لا الحصر، التحويلات النقدية أو برامج النقد مقابل العمل أو التغطية الصحية أو برامج التغذية المدرسية أو معاشات كبار السن أو التدريب الوظيفي أو برامج التأمين الاجتماعي.

في حالة تصميم مبادرات للحماية الاجتماعية بشكل مناسب، يمكنها تذليل العديد من العقبات التي تواجهها الأسر الريفية الفقيرة مع تمكينهم من الحصول على فرص دائمة مُدِرَّة للدخل، وبالتالي ستضمن لهم الحصول على غذاء أكثر وأفضل وستعمل على بناء رأس المال البشري وإنشاء أملاك مُنتِجة وزيادة فرص الحصول على عمل مناسب. ولهذا السبب، أدرجت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الحماية الاجتماعية كعنصر رئيسي ضمن جهودها للحد من الفقر في المناطق الريفية والاستجابة للتغيرات المناخية وتشجيع سبل المعيشة القادرة على الصمود وتحقيق هدف القضاء على الجوع.

الرسائل الرئيسية

الحماية الاجتماعية ضرورية لتحقيق هدف القضاء على الجوع وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

التزمت البلدان بتنفيذ أنظمة وتدابير الحماية الاجتماعية المناسبة على الصعيد الوطني للجميع، وذلك في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويشمل هيكل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الحماية الاجتماعية بجميع جوانبها، بدءًا من القضاء على الفقر إلى الحد من التفاوت في الدخل وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية والمياه والمساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي.

تعد تطبيقات المنظمة من أجل تحقيق هدفي التنمية المستدامة الأول والثاني لعام 2030، وهما القضاء على الفقر والجوع، ذات أهمية خاصة بالنسبة لها. إن مساهمة الحماية الاجتماعية في تحسين الاستهلاك واضحة وذلك من خلال، على سبيل المثال، تذليل العقبات المالية والاجتماعية التي تعوق الوصول إلى الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية بشكل أكبر وعلى نحو أفضل. وعلاوةً على ذلك، تلعب الحماية الاجتماعية دورًا هامًا في بناء سبل معيشة قادرة على الصمود ومستدامة في الريف، وتحقيق أهداف المنظمة المتمثلة في الحد من الفقر وإدارة الموارد الطبيعية بشكل أكثر استدامة.

يمكن للحماية الاجتماعية الفعالة أن تحقق ذلك بعدة طرق: من خلال توفير إمكانية الوصول إلى الغذاء؛ وتحسين النظم الغذائية؛ وزيادة إنتاجية العمل وزيادة فرص التوظيف؛ وحماية سبل المعيشة وأملاك الأسر أثناء الأزمات؛ وخلق فرص عمل جديدة وأنشطة مُدِرَّة للدخل؛ ومساعدة الأسر على إدارة المخاطر والتعامل مع الأزمات بشكل أفضل؛ وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية.

الحماية الاجتماعية تعد استثمارًا

من خلال الحماية الاجتماعية، يمكن تقديم مساعدة فورية لـ 736 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع وأكثر من 820 مليون شخص يعانون من الجوع. فهي توفر الحد الأدنى من الدخل الآمن لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير نشاط معيشي صغير الحجم من خلال منح مساعدات اجتماعية للأشخاص الأكثر فقرًا. كما تمكن الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية من إدارة المخاطر المتأصلة المتعلقة بالأنشطة الزراعية من خلال توفير تأمين اجتماعي للفئات الضعيفة.

وقد ساعدت قاعدة الأدلة العريضة التي تم إنشاؤها في السنوات الأخيرة على التخفيف من حدة بعض المخاوف السياسية المتعلقة بالمساعدة الاجتماعية، وتتضمن بيانات توضح كيف يمكن للتحويلات النقدية أن تحدث تأثيرات اجتماعية واقتصادية هامة، خلافًا للتبرعات. وقد أدى ذلك إلى تغيير منظور الحماية الاجتماعية، بحيث أصبح يُنظر إليها الآن على نطاق واسع على أنها استثمار استراتيجي يعزز من رأس المال البشري ويزيد من قدرة المشاركين الإنتاجية ويقوي الاقتصاديات المحلية.

غانا

بفضل التحويلات النقدية، تمكن بعض المستفيدين من برنامج "تمكين سبل كسب العيش لمكافحة الفقر" والمعروف اختصارًا باسم "LEAP" من فتح متاجر صغيرة في الأسواق المحلية.
©الفاو/إيفان غريفي

الحماية الاجتماعية ميسورة التكلفة

أظهر عدد من البرامج أن الحماية الاجتماعية لا يمكنها إحداث تأثيرات كبيرة على الفقر فحسب، بل يمكنها أيضًا توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين في البلدان ذات الدخل المنخفض، إذا اختارت الالتزام بذلك. وهناك العديد من الأمثلة التي تثبت نجاح ذلك. من بين هذه الأمثلة برنامج Colombia's Mas Familias en Accion) y la Estrategia Unidos) في كولومبيا ونظام الحماية الاجتماعية في جنوب أفريقيا و"النظام الوطني للحماية الاجتماعية" في كينيا وبرنامج (the Pantawid Pamilyang Pilipino Programme) في الفلبين وبرنامج (Fome Zero) في البرازيل و"نظام التوزيع العام" في الهند و"قانون مهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة الريفية".

الرسائل الرئيسية

لا يزال عدد كبير من سكان الريف لا يحصلون على الحماية الاجتماعية

هناك ما يصل إلى أربعة مليارات شخص لا يحصلون على أي مزايا اجتماعية. وعلى وجه التحديد، يواجه المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والصيادون والأسر التي تعتمد على الغابات عقبات كبيرة عندما يتعلق الأمر بالحصول على الحماية الاجتماعية. كما تواجه النساء تحديات خاصة في هذا الصدد: على سبيل المثال، تقل احتمالية حصول النساء على معاش تقاعدي كبير مقارنةً بالرجال في معظم البلدان التي تتوفر فيها البيانات.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تم تحقيقه، لا تزال البلدان في جميع المناطق تواجه صعوبات أثناء العمل على تعزيز تأثير برامج الحماية الاجتماعية وخاصةً في المناطق الريفية. ويتطلب القطاع الزراعي المزدهر ممارسات تكنولوجية مبتكرة وأسواق نشطة واستثمارات. إلا أن هذه المتطلبات ليست كافية وحدها. كما يجب أن تتمكن أسر المزارعين والصيادين والمجتمعات التي تعتمد على الغابات من الوصول إلى هذه الموارد والخدمات.

يعد الوصول الكافي إلى الحماية الاجتماعية أحد أكثر الطرق فعالية لمعالجة إخفاقات السوق وتمكين الأسر من الاستثمار في فرص مبتكرة مستدامة مُدِرَّة للدخل. وعلى الرغم من أهمية القطاع الزراعي وتأثيره المؤكد، فما زال العديد من سكان الريف الذين يعملون فيه يواجهون عقبات معينة عند محاولة الحصول على مزايا الضمان الاجتماعي. ومن الضروري فهم هذه العقبات وتحديد الآليات الفعالة لضمان التغطية الفعالة والكافية للاستجابة للاحتياجات الخاصة بأولئك الأشخاص في القطاع الريفي ومعالجة أوجه الضعف.

الحماية الاجتماعية تبني القدرة على الصمود

يعيش حوالي 60 في المائة من الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع في العالم في أوضاع هشة: حيث يؤدي تقلب المناخ و/أو الصراعات إلى نضوب سبل العيش. ونتيجة للصراعات والصدمات المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية والكساد الاقتصادي، ظلت الاحتياجات الإنسانية في ازدياد مع مرور السنين. ويمكن للحماية الاجتماعية الفعالة والقائمة على دراسة المخاطر والاستجابة للصدمات أن تقدم مساهمات كبيرة في منع الأزمات والاستجابة لها، وتخفيف هذه التكاليف. ولهذا السبب، أدرك المجتمع الإنساني والتنموي في السنوات الأخيرة أن الحماية الاجتماعية يجب أن تكون أيضًا استراتيجية أساسية لتعزيز القدرة على الصمود ومنع الأزمات.

يجب دمج الحماية الاجتماعية في السياسات الإنمائية الأوسع نطاقًا

تمثل الحماية الاجتماعية استراتيجية رئيسية لتعزيز الإدماج الاقتصادي للأفراد الأكثر فقرًا في العمليات الجارية للتحول الهيكلي والريفي والزراعي. ويتطلب هذا الأمر من واضعي السياسات ومنفذي البرامج مواصلة استكشاف الطرق الفعالة لجعل الحماية الاجتماعية والتدابير الأخرى تُكَمِّل بعضها البعض. ويتطلب هذا بدوره تحسين التنسيق والترابط عبر مجموعة كبيرة من القطاعات ومجالات السياسات، وخاصةً في الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية والتعليم والصحة العامة. وقبل كل شيء، يتطلب تعزيز الإدماج الاقتصادي وتسريع وتيرة التقدم، اللذان يأتيان ضمن هدفي التنمية المستدامة الأول والثاني في المناطق الريفية، التصدي المباشر للتحديات الرئيسية التي تواجهها الأسر الريفية، وذلك باستخدام نُهُج متكاملة تلبي احتياجاتها.

كولومبيا

العمل الجماعي في مجالات اليام من قبل أعضاء جمعية "Apacambi" بدعم من منظمة الأغذية والزراعة والأمم المتحدة. قُتل أكثر من 250 ألف شخص ونزح الملايين خلال خمسة عقود من النزاع المسلح في كولومبيا.
©باتريك زاخمان/صور ماغنوم

برنامج التغيير

اتسع نطاق الطلب على الخدمات الاستشارية الفنية التي تقدمها المنظمة ومنتجات المعرفة وعمليات تقييم الأثر المتعلقة ببرامج الحماية الاجتماعية في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتكيف مع المناخ والجنس والهجرة خلال السنوات العشر الأخيرة.

أرمينيا

طلاب المرحلة الابتدائية يتناولون الغداء في مقصف مدرسة مستفيدة تابعة لمنظمة الأغذية والزراعة ضمن مشروع للأمن الغذائي والتغذية.
©الفاو/كارين ميناسيان

الوصول إلى الحماية الاجتماعية حق أساسي

تعمل المنظمة حاليًا مع 42 حكومة من جميع المناطق لتعزيز جدول أعمال الحماية الاجتماعية مع التركيز على ثلاثة مسارات رئيسية هي: (1) توسيع نطاق التغطية؛ (2) مساعدة البرامج على التحول من توفير الحماية الأساسية إلى العمل كمحركات لزيادة الإدماج الاقتصادي؛ و(3) استغلال قوة الحماية الاجتماعية في تعزيز القدرة على الصمود.

إبراز أهمية الحماية الاجتماعية

يعد الوصول إلى الحماية الاجتماعية حقًا أساسيًا، وفقًا "للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948" و"العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (عام 1966)، وغير ذلك من صكوك الأمم المتحدة الرئيسية الخاصة بحقوق الإنسان.

إلا أن هناك أيضًا مبرر اجتماعي واقتصادي قوي لدعم توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، كما يتضح من الأساس المتين للأدلة المؤكدة حول تأثير الحماية الاجتماعية عبر القطاعات التي تم تطويرها من خلال مشروع المنظمة

"من الحماية إلى الإنتاج" المعروف اختصارًا باسم "PtoP". وتشمل الفوائد تنمية رأس المال البشري ودعم الأمن الغذائي والتغذية والمكاسب التي تتحقق من الطاقة الإنتاجية وإيجاد فرص العمل والقدرة على إدارة المخاطر، فضلاً عن تأثيراتها المضاعفة على الاقتصاد المحلي.

تستخدم المنظمة نهجًا يقوم على مزيج من الأساليب في أبحاثها، يجمع بين التحليل الكمي والنوعي. ويخلق هذا النهج فهمًا أكثر اكتمالاً للفوائد المتحصلة من الحماية الاجتماعية ويوسع قاعدة الأدلة فيما يتعلق بتأثيراتها الاقتصادية والإنتاجية والآثار المضاعفة التي تحدثها في الاقتصاد المحلي. وقد أدت هذه المعرفة إلى إثراء الحوارات المتعلقة بالسياسات على المستوى القطري وإبراز أهمية زيادة الاستثمار في الحماية الاجتماعية.

أولويات البحث

- إنشاء دراسة جدوى للاستثمار من أجل توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ورفع مستواها، وإظهار تأثيرها على الأمن الغذائي والتغذية والاقتصاد.
- جمع أدلة على القيمة المضافة للنُهُج المتكاملة، والتي تشمل ربط برامج الحماية الاجتماعية والبرامج الزراعية وبرنامج +Cash (برنامج يجمع بين التحويلات النقدية والأصول الإنتاجية، و/ أو المدخلات و/ أو التدريب الفني وخدمات الإرشاد لتعزيز سبل المعيشة والقدرات الإنتاجية للأسر الفقيرة والضعيفة) وبرامج التغذية المدرسية القائمة على المنتجات المحلية والنُهُج الأخرى.
- تقييم تأثير المسارات المختلفة نحو الإدماج الاقتصادي على المستوى الإقليمي.

برنامج التغيير

جنوب السودان

ممثلو منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي يجتمعون في مكتب وكالة المعونة من أجل التعاون التقني والتنمية للمنظمات غير الحكومية في موقع حماية المدنيين في جوبا، بجنوب السودان، في إطار مهمة مشتركة لمدة يومين لتقييم الوضع الإنساني في البلاد.
©الفاو/ألبرت جونزاليس فران

- دراسة كيفية دعم الحماية الاجتماعية للتكيف مع المناخ.
- تقييم تدخلات المساعدات النقدية في البيئات الهشة وتعزيز قدرة المعرفة التشغيلية على تصميم أنظمة الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات.
- تحسين الحماية الاجتماعية المراعية للاعتبارات الجنسانية، ويشمل ذلك أثر التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية.
- تحسين فهم دور الحماية الاجتماعية لمعالجة القضايا المتعلقة بالهجرة (في بلاد المنشأ والعبور والمقصد).
- استكشاف كيف يمكن للحماية الاجتماعية أن تسهم في توفير أنظمة غذائية أكثر شمولاً.

الشراكة مع البلدان

تدعم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الحكومات في تذليل العقبات التي تحول دون الوصول إلى الحماية الاجتماعية؛ وتحديد الثغرات فيما يتعلق بتلبية احتياجات الحماية الاجتماعية لفقراء المناطق الريفية، ومن خلال توفير سيناريوهات محددة التكلفة وتحليلات الأثر الاقتصادي لتمكين تصميم وتنفيذ برامج وضع السياسات المستندة إلى الأدلة.

تمثل الأدلة التي جمعتها المنظمة عنصرًا مفيدًا في تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للأسر الريفية الفقيرة والأمن الغذائي وقدرتها على المساهمة في النمو الاقتصادي للبلدان في جميع أنحاء العالم. وسمح هذا الدليل للمنظمة أن تلعب دورًا حاسمًا في حوارات السياسة الوطنية، حيث تعمل كشريك محايد بينما تدعم توسيع نطاق البرامج.

جمع الأدلة

توفير أدلة قوية: إجراء تقييمات الأثر

إن مشروع المنظمة "من الحماية إلى الإنتاج" المعروف اختصارًا باسم "PtoP" يعتبر إحدى المساهمات الأساسية من المنظمة في مشروع التحويل النقدي، والذي يمثل جهدًا تعاونيًا بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واليونيسيف وجامعة كارولينا الشمالية في تشابل هيل والذي يوثق أثر برامج التحويلات النقدية الوطنية واسعة النطاق في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من أجل

أتاح مشروع "من الحماية إلى الإنتاج" للمنظمة بأن تجعل من نفسها عنصرًا فاعلاً في الحماية الاجتماعية

إثبات أهمية الحماية الاجتماعية كاستثمار، وليس كعبء يزيد التكلفة، مع معالجة المفاهيم الخاطئة حول التواكل ومثبطات العمل من بين أمور أخرى. وتدعم المنظمة البلدان في جميع المناطق في تعزيز قاعدة الأدلة بشأن الآثار الاقتصادية للحماية الاجتماعية، فضلاً عن الآثار الأخرى للجمع بين الحماية الاجتماعية وتدخلات التغذية والتكيف الاقتصادي والمناخي.

العمل من أجل برامج الحماية الاجتماعية المناسبة

تعمل المنظمة على تسليط الضوء على أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية وتوضح الحاجة إلى تغطية كافية وفعالة تعالج بشكل أفضل أوجه الضعف المتعددة المتزامنة. ويواجه عمال المناطق الريفية عددًا لا يحصى من المخاطر في كل من البيئات الإنمائية والهشة.

من الحماية إلى الإدماج

غواتيمالا

أكثر من استثمار في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية لأطفال المدارس الابتدائية وقدرات المصايد الصغيرة، يمثل قانون التغذية المدرسية (الذي تمت الموافقة عليه في سبتمبر/أيلول 2017) التزامًا طويل الأجل بالحماية الاجتماعية من جانب الحكومة الغواتيمالية للقطاعات الضعيفة من السكان.
©بيب بونيت/ نور للفاو

تعمل المنظمة على لفت الانتباه إلى تعظيم التأثيرات الاقتصادية الأوسع نطاقًا للحماية الاجتماعية على الإنتاجية والحد من الفقر والقدرة على الصمود واستغلالها كمحرك للإدماج الاقتصادي والإنتاجي.

تساعد الحماية الاجتماعية صغار المزارعين والصيادين والعاملين في الغابات على الصمود أمام الأزمات وتؤكد على نقلهم تدريجيًا من سبل المعيشة الأساسية التي تكفل الكفاف إلى مستويات أعلى من الإنتاجية المستدامة من خلال زيادة قدرتهم على الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية وتعزيز قدرتهم على إدارة المخاطر.

وبناءً على ذلك، تعمل المنظمة مع البلدان من أجل وضع أنظمة حماية اجتماعية ليست قوية فحسب، ولكنها شاملة أيضًا، وتسعى إلى خلق أوجه للتعاون بين الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي والتغذية وإدارة مخاطر الكوارث والسياسات الزراعية. ويتمثل الهدف في تعظيم تأثير الحماية الاجتماعية على التحول الريفي.

تدعم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وضع خرائط طرق ومسارات محددة السياق للإدماج الاقتصادي وجمع الأدلة على أفضل الاستراتيجيات، مع دعم إعداد استراتيجيات شاملة للتكامل التدريجي لمشاركة الحماية الاجتماعية في السياسات والبرامج الاقتصادية والتنمية الريفية الأوسع نطاقًا التي يمكن استمرارها وتوسيع نطاقها مع مرور الوقت.

في النهاية، تعد الحماية الاجتماعية مكملاً رئيسيًا لبرنامج عمل المنظمة الأوسع في مجالات الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة وتغيُّر المناخ والأمن الغذائي والتغذية، وهو ما يزيد من أهميتها وتأثيرها على هدفي التنمية المستدامة الأول والثاني.

وضع التغذية في مركز الصدارة

يتمثل المكون الأساسي لاستراتيجية الإدماج لدى المنظمة في ضمان تعزيز الأمن الغذائي والتغذية. تجمع الحماية الاجتماعية التي تهتم بالتغذية بين الحماية الاجتماعية والزراعة التي تراعي التغذية والتربية التغذوية لتحسين حصول الأسر على الغذاء وتوزيع الأغذية داخل الأسرة الواحدة والعادات الغذائية.

في السنوات الأخيرة، يُنظر إلى برامج التغذية المدرسية القائمة على المنتجات المحلية

تعمل المنظمة مع البلدان من أجل وضع أنظمة حماية اجتماعية ليست قوية فحسب، ولكنها شاملة أيضًا

بشكل متزايد على أنها فرصة لتحسين سبل معيشة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية مع تعزيز الروابط والمزايا المشتركة بين برامج التغذية والزراعة والحماية الاجتماعية.

على سبيل المثال، يمثل منح المزارعين المستضعفين الفرص لبيع منتجاتهم لبرامج التغذية المدرسية إلى جانب التحويلات النقدية المتوقعة، والتي يمكن التنبؤ بها في التوقيت المناسب، وسيلة تمكنهم من الاستفادة من الفرص الاقتصادية وإقامة شراكات تجارية جديدة. وعلى نحو مشابه، فإن الجمع بين المساعدة الاجتماعية والتربية التغذوية في المدارس والمجتمع يساعد الأسر على تحسين إمكانية حصولها على وجبات صحية أكثر تنوعًا.

الإدماج الاقتصادي: مجموعة أدوات منظمة الأغذية والزراعة

دعم اتساق السياسات

ترتبط الزراعة والحماية الاجتماعية ارتباطًا أساسيًا في سياق سبل المعيشة الريفية في أفريقيا. وعند دمجها في إطار أوسع للتنمية ◄

من الحماية إلى الإدماج

الريفية، يمكن للترابط القوي بين التدخلات الزراعية والحماية الاجتماعية أن يساعد في تحسين رفاهية المزارع الأسرية الصغيرة الفقيرة من خلال تسهيل الإدماج الإنتاجي وتحسين قدرات إدارة المخاطر وزيادة الإنتاجية الزراعية. وقد وضعت المنظمة إطار عمل يوضح فوائد الجمع بين الزراعة والحماية الاجتماعية ويحدد خيارات القيام بذلك على مستوى السياسات والبرامج، وذلك من خلال الاستفادة من التجارب القطرية الملموسة.

تطوير طرق التشخيص

في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والغابات، يمكن للحماية الاجتماعية، إلى جانب السياسات والبرامج الخاصة بقطاعات محددة، تحسين الإنتاج وإدارة الموارد الطبيعية وتقوية سبل المعيشة وتطوير سلاسل القيمة وتعزيز إدارة المخاطر والقدرة على الصمود. وإدراكًا لذلك، وضعت المنظمة إطار عمل وأداة تشخيصية لتعزيز التنسيق بين برامج الزراعة والحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى تهيئة الأداة المذكورة مع سياسات وبرامج مصايد الأسماك والحراجة.

وتقود المنظمة عملية تطوير أداة لتقييم الحماية الاجتماعية المشتركة بين وكالات الأمن الغذائي والتغذية (FSN-ISPA)، والتي تهدف إلى تعزيز أدوات وبرامج المساعدة الاجتماعية لضمان إحداث تأثير إيجابي أكبر على الأمن الغذائي والتغذية على المستوى القطري مع معالجة القضايا الشاملة التي تتعلق بالجنس والتغذية والحوكمة. وقد تم تطبيق الأداة بنجاح في كمبوديا وفلسطين وباراغواي بواسطة المنظمة وشركائها.

وفي فلسطين، تُستخدم نتائج أداة تقييم الحماية الاجتماعية المشتركة بين وكالات الأمن الغذائي والتغذية الآن لتطوير خطة استثمار وطنية للأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة.

توليد المعرفة

تعمل المنظمة على دعم الحكومات في تصميم خرائط طرق محددة من الحماية الاجتماعية إلى الإدماج الاقتصادي.

ويشمل ذلك مراعاة الآثار الاقتصادية لبرامج الحماية الاجتماعية ودور الأنشطة التكميلية والاستراتيجيات المحددة لإدماج الأشخاص الأكثر فقرًا بشكل فعال وتدريجي في التنمية الريفية والعمليات الاقتصادية الأوسع نطاقًا. وتستند هذه الاستراتيجيات إلى السمات المميزة للأقاليم وخبرات المنظمة في المجالات التقنية والمسارات المختلفة للقضاء على الفقر وتعزيز القدرة على الصمود.

الحماية الاجتماعية تدعم الانتقال إلى سُبُل العيش المستدامة والحفاظ عليها

تعزيز القدرة على الصمود

شهدت السنوات الأخيرة عبئًا متزايدًا نتيجة للصراعات والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية التي تقوض التقدم العالمي في مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

وتصل نسبة الأسر الريفية التي تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للغذاء والدخل إلى 80 في المائة من الأشخاص الأكثر تضررًا من هذه التهديدات.

بالرغم من أن المجتمع الإنساني قد حقق نجاحات في الحد من آثار الأزمات الغذائية على سبل المعيشة الريفية، إلا أن الأسباب الرئيسية الاجتماعية والاقتصادية لم يتم التصدي لها بعد. ولكن ظهر الآن نهج جديد يركز على تقليل المخاطر في وقت مبكر ويدعم التنمية التي تعزز القدرة على مواجهة الصدمات ويزيد من القدرة على التعافي بشكل أسرع وعلى نحو مستدام.

وهنا تلعب الحماية الاجتماعية أيضًا دورًا رئيسيًا. حيث يمكن لنهج الحماية الاجتماعية مزدوج المسار أن يحمي الرفاهية الأساسية للأشخاص أثناء الصدمات ويعزز قدراتهم على الاستعداد لمواجهة الأزمات المستقبلية والتغلب عليها. ويمكن لبرامج الحماية الاجتماعية المصممة بشكل صحيح أن تساعد، ليس فقط في معالجة الأسباب الهيكلية للفقر والضعف المزمن، بل يمكنها الاضطلاع ببعض الحالات الإنسانية في أوقات الأزمات.

حماية الموارد الطبيعية

عندما يتعلق الأمر بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية واستخدامها، يمكن أن يؤدي الفقر إلى تفاقم الضعف بعدة طرق.

إن المجتمعات التي تعتمد على الغابات ومصايد الأسماك تتعرض بشكل خاص للتدهور البيئي وتغيُّر المناخ وللمخاطر والصدمات البيئية. وعلاوةً على ذلك، فإن دخلهم دائمًا غير مستقر ويتعرضون إلى مستويات عالية من العمالة غير النظامية، وبالتالي الاستبعاد من الأعمال الرئيسية وتشريعات الحماية.

يمكن أن توفر برامج الحماية الاجتماعية بديلاً لهذه الحلقة المفرغة، حيث تمنح صغار المزارعين والصيادين والمجتمعات المعتمدة على الغابات المزيد من خيارات المعيشة المستدامة. وعلاوةً على ذلك، يمكنها المساعدة في تذليل العقبات التي تحول دون الامتثال لتدابير إدارة الموارد الطبيعية، مثل مواسم حظر الصيد في حالة مصايد الأسماك، وكذلك السماح لهم بحماية أملاكهم في حالات الضرر والخسارة.

قوة التحويلات النقدية

يجمع نهج Cash+ الذي تنتهجه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في السياقات الإنسانية بين المدفوعات المالية وتوفير المدخلات الإنتاجية، مثل البذور، وهو ما يتيح للأشخاص المحتاجين وسيلة لتلبية الاحتياجات العاجلة ومواصلة الإنتاج الغذائي للأسر أو الارتقاء به. ويتم تخصيص المساعدة لتلائم تفاصيل سبل معيشة المستفيدين، وقد تشمل تحسين بذور المحاصيل والخضروات ومواد الزراعة والأسمدة ومعدات البستنة ومعدات الصيد واللقاحات الحيوانية أو الأعلاف. وغالبًا ما يتم توفير التدريب الفني على أفضل الممارسات لاستكمال هذه المساعدات.

يمكن أن يتكون نهج Cash+ من برامج قائمة بذاتها توفر أنواعًا مختلفة من الدعم، أو نُهُجًا متكاملة، حيث ترتبط برامج الحماية الاجتماعية بتدخلات التنمية الزراعية أو التكيف مع تغيُّر المناخ. ويمكن تصميم برامج Cash+ لتحقيق أهداف محددة، مثل جعل الزراعة أكثر مراعاة للتغذية أو تشجيع تطبيق ممارسات إدارة مخاطر الكوارث، بما في ذلك الزراعة الذكية مناخيًا.

تعزيز القدرة على الصمود

ملاوي

الحماية الاجتماعية تعزز قدرة الأسر على التكيف مع تغيُّر المناخ.
©الفاو/لوكا سولا

معالجة مخاطر المناخ

يؤثر تغيُّر المناخ بشكل مباشر وغير مباشر على الإنتاج الزراعي، ويؤثر بشكل غير متناسب على منتجي الأغذية الصغار. وقد ساهمت المنظمة وشركاؤها في تطوير تكنولوجيات جديدة وممارسات مبتكرة للحد من المخاطر وتعزيز كفاءة واستدامة الزراعة وصيد الأسماك والحراجة. ومع ذلك، لا تزال العقبات المتعلقة بالتمييز بين الجنسين والتكاليف والمتطلبات الزمنية والحصول على الائتمان والمعرفة والمعلومات تعوق استخدام تلك التكنولوجيات والممارسات على نطاق أوسع، مما يؤدي إلى تفاقم حلقة الاستبعاد والفقر.

في السياقات الهشّة، أثبت الوصول إلى تحويلات كبيرة يمكن التنبؤ بها فعالية في التخفيف من الآثار السلبية للأمن الغذائي الناجمة عن الصدمات المتعلقة بالمناخ مثل أحداث ظاهرة النينيو/ النينا (El Niño/La Niña). ويمكن لبرامج الحماية الاجتماعية، على المدى الطويل، أن تعزز من القدرة المالية والبشرية للاستثمار في التقنيات الزراعية الجديدة التي تساهم في الحد من المخاطر المتعلقة بالتقلبات المناخية، ومن ثَم تعزيز إدارة مخاطر الكوارث والموارد الطبيعية المستدامة.

تعمل المنظمة على تعزيز الروابط بين الحماية الاجتماعية وإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ. ويشمل ذلك توليد معارف جديدة عن دورها في إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ ومعالجة الضعف وتجنب استخدام استراتيجيات سلبية للتكيف وتشجيع تطبيق الاستراتيجيات المعيشية المقاومة لتغيُّر المناخ.

الحماية الاجتماعية من أجل القدرة على الصمود: مجموعة أدوات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الإنذار المبكر والاستجابة العاجلة

من خلال الاستفادة من قوة أنظمة التنبؤ والإنذار المبكر الحالية، تتيح مبادرة "الإنذار المبكر والاستجابة العاجلة" التي دشنتها

الحماية الاجتماعية يجب أن تكون استراتيجية أساسية لتعزيز القدرة على الصمود ومنع الأزمات

المنظمة إمكانية القيام بتدخلات استباقية قبل أن تتحول الأخطار، مثل الجفاف أو الأمطار الغزيرة، إلى كوارث. ويساعد تنفيذ ذلك على حماية سبل المعيشة من الصدمات، ويعمل كضمان لحماية تقدم التنمية على المدى الطويل. تتمثل إحدى وسائل تنفيذ الاستجابة العاجلة في أنظمة الحماية الاجتماعية الحالية والعمل على تعزيز روابط أقوى بين الحماية الاجتماعية ونظم معلومات الإنذار المبكر.

التدخلات النقدية +Cash ودعم سبل المعيشة

عندما تحدث الأزمات، يستجيب نظام +Cash التابع للمنظمة، وتساعد أنشطة دعم سبل المعيشة الأسر المتضررة وتعزز من قدرتهم على الصمود والبقاء في أراضيهم وتجنب عمليات بيع الأملاك الطارئة وإطعام أنفسهم واستئناف عملية الإنتاج الغذائي للأسرة. وتساعد الإرشادات الداخلية الجديدة على التأكد من دمج الحماية الاجتماعية القائمة على دراسة المخاطر والاستجابة للصدمات بالكامل في برامج المنظمة المتعلقة بالطوارئ والقدرة على الصمود.

تحديد الاستراتيجيات

يتعرض النظام الإنساني اليوم لضغوط غير مسبوقة. تبحث وثيقة تحديد مواقف المنظمة بشأن الحماية الاجتماعية والقدرة على الصمود (انظر قسم المنشورات) في كيفية استخدام برامج الحماية الاجتماعية الحالية في الأزمات الممتدة وفي البيئات الهشة والإنسانية وكيف يمكن للمنظمة أن تضيف قيمة في هذا الصدد.

توليد معارف جديدة

طورت المنظمة سلسلة من أوراق التأطير والمواد الإرشادية حول الروابط بين الفقر وتغيُّر المناخ، وبشكل أكثر تحديدًا حول كيفية الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية من أجل: (1) الحد من التعرض لمخاطر المناخ وعدم اعتماد استراتيجيات سلبية للتكيف؛ (2) بناء سبل معيشة قادرة على الصمود؛ (3) تشجيع تطبيق الزراعة الذكية مناخيًا؛ (4) دعم الاستجابة الشاملة والفعالة للكوارث.

تمكين المرأة

تحتل الحماية الاجتماعية أهمية خاصة في الجهود المبذولة للوصول إلى أكثر سكان العالم ضعفًا.

وتشكل النساء، على سبيل المثال، حوالي 45 في المائة من القوى العاملة الزراعية في العالم، ولكن – مقارنةً بالرجال – فعادةً ما يحصلن على فرص أقل بكثير للوصول إلى الائتمان والموارد الإنتاجية ونظم الإرشاد الزراعي وخدمات الحماية الاجتماعية. وتعني عدم المساواة بين الجنسين أن المرأة الريفية تتأثر بشكل غير متكافئ بالفقر وسوء التغذية والاستبعاد الاجتماعي.

إن فهم تأثيرات التحويلات النقدية وبرامج الأشغال العامة على التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية وكذلك الدور التحويلي الذي يمكن أن تلعبه في الأسرة والسوق والمجتمع، يعد مكونًا أساسيًا من أجل تطوير وتقديم البرامج التي يمكن أن تحدث فرقًا حقيقيًا في حياة المرأة. ويمثل البحث وتوليد المعرفة وتنمية القدرات جوانب مهمة من العمل الذي تضطلع به المنظمة في مجال الحماية الاجتماعية المراعية للاعتبارات الجنسانية.

تعمل المنظمة منذ سنوات على زيادة الوعي حول الآثار الإيجابية للحماية الاجتماعية المراعية للاعتبارات الجنسانية على الأمن الغذائي والتغذية والإنتاجية الاقتصادية. وتبني المنظمة قدرات ممارسي الحماية الاجتماعية في تصميم وتنفيذ برامج تراعي الاعتبارات الجنسانية، وأيضًا من خلال النشر الواسع لعمليات البحث وتقييم البرامج والمشاريع التي تقودها المنظمة. كما تُستخدم المعلومات والبيانات التي يتم جمعها في دعم حلقات العمل الشبكية التي طورتها المنظمة وحوارات السياسات العالمية والأوراق التقنية وإرشادات الممارسات الجيدة.

الحماية الاجتماعية المراعية للاعتبارات الجنسانية: مجموعة أدوات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

طورت المنظمة مجموعة أدوات شاملة لدعم ممارسي الحماية الاجتماعية في تصميم وتنفيذ ومراقبة وتقييم برامج الحماية الاجتماعية المراعية للاعتبارات الجنسانية في المناطق الريفية.

تتضمن *مجموعة أدوات الإرشادات التقنية للمنظمة* عددًا من الأدوات لتطبيق منظور المساواة بين الجنسين بشكل منهجي على برامج الحماية الاجتماعية التي تستهدف سكان الريف، وتحديدًا برامج التحويلات النقدية والأشغال العامة. كما تتضمن إرشادات وتوصيات ملموسة حول كيفية تحقيق ذلك خلال جميع مراحل دورة البرنامج.

تتمثل إحدى التوصيات الرئيسية في وجوب تضمين البرامج تدابير لتمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا، إلى جانب تعزيز الوصول المباشر إلى النقد. وهناك توصية أخرى تتعلق ببرامج الأشغال العامة، وما إذا كانت توفر للمرأة ترتيبات عمل مرنة ومواقع عمل في أماكن مناسبة وإتاحة رعاية مناسبة لأطفالها. كما تقدم مجموعة الأدوات أيضًا إرشادات حول تأثير المراقبة والتقييم المراعين للاعتبارات الجنسانية في مساعدة المنفذين على استخلاص الدروس المستفادة من تنفيذ البرنامج واستخدام هذه الأفكار لتحسين الفعالية وتجنب النتائج السلبية غير المقصودة للمشاركين في البرنامج.

الحماية الاجتماعية الفعالة تعزز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية

جعل الهجرة مسألة اختيارية

يمثل المهاجرون واللاجئون والنازحون داخليًا الفئات السكانية الضعيفة بشكل خاص والذين يعانون في غالب الأمر من التهميش.

تشكل الهجرة من وإلى المناطق الريفية، سواء داخل البلد أو خارجها، جزءًا كبيرًا من تدفقات الهجرة العالمية. ترتبط الهجرة الريفية ارتباطًا وثيقًا بالزراعة والتنمية الريفية، بما في ذلك نقاط الضعف ومصائد الفقر التي يمكن أن تساعد الحماية الاجتماعية في معالجتها.

وبالطبع فإن العديد من المهاجرين، سواء كانوا من النازحين داخليًا أو اللاجئين، يهاجرون لأنهم لا يملكون خيارًا آخر. ويمكن أن تلعب خدمات الحماية الاجتماعية دورًا حاسمًا في تلبية احتياجات هذه الفئات الأكثر ضعفًا وتوفير الفرص للمهاجرين للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومساعدتهم على الاندماج اجتماعيًا واقتصاديًا مع دعم المجتمعات المضيفة، سواء كانوا في بلد المنشأ أو بلدان العبور أو المقصد النهائي. ويوجد عدد كبير من اللاجئين، حوالي 30 في المائة على الأقل على المستوى العالمي وأكثر من 80 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في مناطق ريفية في البلدان المضيفة. ويمثل هذا سببًا إضافيًا للحاجة إلى وضع أنظمة الحماية الاجتماعية إلى جانب معالجة أوجه القصور الموجودة مسبقًا.

أولويات العمل

- ضمان وصول أفضل إلى الحماية الاجتماعية للأشخاص النازحين داخليًا والمهاجرين الدوليين في المناطق الريفية، وكذلك إلى المجتمعات الريفية في المناطق التي تمثل مصدرًا للهجرة.
- تعزيز الاتساق بين مبادرات الحماية الاجتماعية ومبادرات التنمية الريفية لتعزيز سبل معيشة ريفية أكثر استدامة في الأماكن التي تشكل مصدرًا للهجرة والبلدان والمجتمعات المضيفة.
- الدعوة إلى مزيد من الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخليًا والمهاجرين غير الشرعيين في المناطق الريفية من بلاد المقصد والعبور، والاستفادة من نظم الحماية الاجتماعية لخلق فرص لكسب الرزق وتعزيز الترابط الاجتماعي.
- تشجيع إنشاء أنظمة حماية اجتماعية تستجيب للصدمات، والتي يمكن أن تساعد في معالجة الدوافع والآثار المترتبة على النزوح القسري لسكان الريف المستضعفين.

وبالإضافة إلى الجهود التي تبذلها المنظمة لمواصلة تنفيذ جدول الأعمال هذا في عدد من المحافل الدولية والحوارات المتعلقة بالسياسات، تحتل الحماية الاجتماعية مكانة بارزة في عدد من المشاريع الميدانية التي تستجيب لقضايا الهجرة والنزوح القسري كما هو الحال في الأردن وكينيا ولبنان وفلسطين والصومال وتركيا وأوغندا.

حصول المهاجرين على الحماية الاجتماعية يمكن أن يعزّز مساهمتهم في التنمية الريفية والترابط الاجتماعي

بناء القدرات

تعمل المنظمة على نحو وثيق مع المنظمات الريفية والمؤسسات الأخرى لتنمية قدراتهم على تعزيز الوصول إلى الحماية الاجتماعية وإلى فرص اقتصادية، وذلك على الصعيد الإقليمي والقطري والمحلي.

يعد التعاون بين بلدان الجنوب آلية فعالة تستخدمها المنظمة لتبادل الخبرات والمعارف التي تهدف إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية الملائمة في المناطق الريفية

وعلى الصعيد العالمي، تعمل المنظمة على مسارات متعددة لتعزيز قدرة الحكومات والمنظمات الإنمائية والإنسانية وغيرها من أجل تصميم وتنفيذ مبادرات حماية اجتماعية مرتبطة باستراتيجيات أكبر في مجالات الزراعة والقدرة على الصمود والأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية. ويتم تنفيذ الكثير من هذه الأعمال في إطار الشراكة مع جهات أخرى.

ومن الأمثلة على ذلك: عقد دورة تدريبية سنوية حول "ربط الحماية الاجتماعية بالزراعة والأمن الغذائي" بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (ILO)؛ وتقديم دورات تدريبية وجلسات معرفية أخرى حول جمع الأدلة وتقييمها بالتعاون مع معهد ماستريخت للبحوث الاقتصادية والاجتماعية التابع لجامعة الأمم المتحدة بشأن الابتكار والتكنولوجيا؛ ودورة المنظمة التدريبية على شبكة الإنترنت حول ميزات التقييم كجزء من برنامج كلية العلوم التطبيقية بجامعة بون راين زيغ للعلوم التطبيقية للحصول على درجة الماجستير في تحليل وتصميم نظم الحماية الاجتماعية؛ ودورة تدريبية تفاعلية بين منظمة الأغذية والزراعة ومركز الصليب الأحمر والهلال الأحمر المعني بالمناخ بشأن سياسات الحماية الاجتماعية والتخفيف من مخاطر الكوارث/ التكيف مع تغيُّر المناخ.

يعد التعاون بين بلدان الجنوب آلية أخرى فعالة تستخدمها المنظمة لتبادل الخبرات والمعارف بشأن أفضل الممارسات التي تهدف إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية الملائمة في المناطق الريفية. وعندما يتعلق الأمر بالحماية الاجتماعية، تمتلك العديد من البلدان النامية سياقات اجتماعية وثقافية مماثلة وتواجه تحديات مماثلة في التنفيذ. تمتلك الحكومات التي تتمتع بخبرة في مواجهة هذه التحديات، حتى في ظل ندرة الموارد، بالكثير الذي تقدمه للحكومات الأخرى التي تتطلع إلى توسيع نطاق خدمات الحماية الاجتماعية في المناطق الريفية. ولقد سهلت المنظمة التبادلات الرئيسية بشأن الحماية الاجتماعية، لا سيما في أفريقيا، وهو ما ساهم في تعزيز القدرة على إعداد البرامج على المستوى القطري.

توسيع النطاق

تعد الحماية الاجتماعية استثمارًا وليس عبئًا يزيد من التكلفة، ويمكن أن تتحملها معظم البلدان، حتى الأكثر فقرًا.

فالحماية الاجتماعية توفر مزايا تمتد إلى أبعاد متعددة وتعد أكثر من مجرد شبكة أمان الملجأ الأخير. وبدلاً من ذلك، يمكن أن تساعد في البدء في إحياء المناطق الريفية ومنح الأفراد فرصة للتخلص من الفقر ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

تتضح الآثار التحويلية للحماية الاجتماعية، عندما يتم دمجها في استراتيجيات التنمية الريفية على نطاق أوسع، في التقييمات على المستوى القطري. على سبيل المثال، يقدر البنك الدولي أن توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية يمكن أن يخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر بنسبة 45 في المائة.

فيما يتعلق بالإعداد بشكل استباقي للمخاطر والآثار المرتبطة بعوامل الأخطار مثل الأعاصير أو الجفاف أو الآفات الزراعية، يمكن لبرامج الحماية الاجتماعية القائمة على دراسة المخاطر والاستجابة للصدمات أن تساعد في الحد من الضعف وتخفيف الآثار اللاحقة وتخفيف العبء المالي أثناء تقديم الاستجابات الإنسانية.

من المسلم به أن الحماية الاجتماعية بمفردها لا يمكنها إخراج الناس من الفقر أو انعدام الأمن الغذائي المزمن. ومع ذلك، فمن الثابت تمامًا أيضًا أنه – عند دمجها مع استراتيجيات متعددة القطاعات تركز على التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية وإدارة الموارد الطبيعية والحد من الفقر – تتضاعف فعاليتها في المساهمة بشكل كبير في تحقيق هدف القضاء على الجوع وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030. وستواصل المنظمة العمل مع الشركاء لتسخير خبرتها الفنية في تعزيز أهداف الحماية الاجتماعية، مع الدفع بعجلة التقدم نحو التنمية الريفية الشاملة.

لقد فعلت المنظمة الكثير من أجل تعزيز جدول أعمال الحماية الاجتماعية في السنوات الأخيرة. فمنذ عام 2013، ساعدت الحماية الاجتماعية في انتشال 150 مليون شخص من براثن الفقر المدقع. ومع ذلك، ومع بقاء أكثر من 55 في المائة من سكان العالم دون أي تغطية من هذا القبيل، تظهر الحاجة إلى مزيد من العمل ومزيد من التأثير لإحداث تغيير أكبر. وتلتزم المنظمة التزامًا راسخًا بدعم البلدان في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لبناء مستقبل لا يتخلف فيه أحد عن الركب.

منذ عام 2013، ساعدت الحماية الاجتماعية في انتشال 150 مليون شخص من براثن الفقر المدقع

هناك إمكانية للتقدم

هناك بعض الأمثلة على عمل المنظمة في جميع أنحاء العالم تكشف عن إمكانيات الحماية الاجتماعية كقوة للتقدم عبر القطاعات.

إثيوبيا

تكييف أنظمة الحماية الاجتماعية مع المجتمعات الرعوية

تدعم المنظمة حاليًا تنفيذ مكون سبل المعيشة لبرنامج "شبكة الأمان الإنتاجية" (PNSP)، خاصةً في المجتمعات الرعوية في الأراضي المنخفضة. وعلاوةً على ذلك، فهي أيضًا تساهم في تعزيز قدرة البرنامج القائمة على دراسة المخاطر والاستجابة للصدمات.

زامبيا

توسيع نطاق التغطية من خلال البحث

تعمل المنظمة بطرق مختلفة مع حكومة زامبيا لوضع جدول أعمال قوي لبحوث الحماية الاجتماعية من أجل دعم توسيع نطاق أنظمة الحماية الاجتماعية في البلاد. وقد تم إدراج الأدلة التي جمعتها المنظمة بشأن آثار التحويلات النقدية على الفرص والاقتصادات الريفية لربط التدخلات الزراعية بالبرامج الاجتماعية في برنامج التحويلات النقدية الاجتماعية الرائد في زامبيا.

أمريكا الوسطى

ربط الحماية الاجتماعية بالإدماج الاقتصادي

قام عدد من بلدان أمريكا الوسطى بتنفيذ برامج وطنية واسعة النطاق للحماية الاجتماعية في المناطق الريفية في السنوات الأخيرة، ولكن حتى الآن، لم تتمكن هذه البرامج من إرساء علاقات تعاون جيدة مع القطاع الزراعي. ومن خلال التعاون مع الحكومات في إطار نظام تكامل أمريكا الوسطى، ساعدت المنظمة في الحث على وضع جدول أعمال إقليمي للحماية الاجتماعية والإدماج الإنتاجي الذي يوجه الاستراتيجيات الآن في ثمانية بلدان: كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما وبليز وجمهورية الدومينيكان.

كولومبيا

المساعدة في الحفاظ على السلام

حدد تقييم أجرته المنظمة للبرامج الوطنية للحماية الاجتماعية بناءً على طلب الحكومة، عددًا من الفرص للتحسين، لا سيما لربط المبادرات التي تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتلك التي تهدف إلى تحفيز العمالة وتحسين التغذية. ويتواصل هذا التعاون، حيث وضعت كولومبيا الأولوية للتنمية الريفية المستدامة ضمن جهودها لتعزيز السلام الذي تم تحقيقه مؤخرًا.

آسيا

تعزيز التأهب للكوارث

تعمل المنظمة وشركاؤها مع أعضاء "رابطة أمم جنوب شرق آسيا" (ASEAN) لوضع استراتيجيات إقليمية ووطنية للحماية الاجتماعية التي تستجيب للكوارث. ويتمثل الهدف الأساسي من ذلك في مساعدة الأسر الضعيفة التي تعيش في واحدة من أكثر المناطق المعرضة للخطر في العالم على تعزيز قدرتها على الصمود. وقد تم وضع خطط في الدول الأربع أعضاء الرابطة – وهي كمبوديا وميانمار وفيتنام والفلبين – لتنفيذ أنظمة الحماية الاجتماعية التي تستجيب للكوارث.

باراغواي

تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ

تمثل الحماية الاجتماعية جوهر برنامج PROEZA (الفقر وإعادة التشجير والطاقة وتغيُّر المناخ) في باراغواي، والذي صممته المنظمة ويدعمه "الصندوق الأخضر للمناخ". وتسعى المبادرة إلى التخفيف من الآثار الضارة لتغيُّر المناخ في البلاد مع الحد

لبنان

مزارعة تحلب بقرة حصلت عليها من خلال مشروع الثروة الحيوانية التابع للمنظمة. كما تم توفير التدريب للمزارعين لتعزيز صحة الحيوان من خلال الكشف عن الأمراض والوقاية منها، وتقنيات التربية وممارسات التعامل الجيدة مع الحليب.
©الفاو/كاي ويدنهوفر

من الفقر في المناطق الريفية وإزالة الغابات وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. ومن خلال هذا العمل، يتم الحد من أوجه الضعف واستبدال الاستراتيجيات السلبية للتكيف بسبل معيشة مستدامة – بما في ذلك من خلال استخدام الحوافز النقدية التي تعزز استخدام نُهج الزراعة الحراجية الصديقة للبيئة.

لبنان
الحماية الاجتماعية للمزارعين والصيادين

تعمل المنظمة والحكومة اللبنانية معًا لاستكشاف خيارات لتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل الأسر الريفية، بما في ذلك الصيادين. وكخطوة أولى، تساعد المنظمة الدولة في إنشاء أول سجل على الإطلاق للمزارعين كأداة أساسية للتنمية الزراعية وتقديم الخدمات الزراعية – بالإضافة إلى أنه وسيلة لاستهداف المساعدة الاجتماعية وتقديمها. انتهت المرحلة التجريبية بنجاح، ويتم الآن تنفيذ المبادرة على نطاق واسع.

قيرغيزستان
تحسين الأمن الغذائي والتغذية

في قيرغيزستان، تشارك المنظمة بنشاط في تعزيز الحماية الاجتماعية من خلال التعاون مع منظمة العمل الدولية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، وتقوم بتجربة نموذج برنامج +Cash لتحسين نتائج الأمن الغذائي والتغذية تدريجيًا للأسر من خلال تقديم مزيج يشمل التحويلات النقدية والمدخلات الإنتاجية والتدريب والخدمات الإرشادية والمتابعة الفردية والتوعية الغذائية.

المنشورات

تشمل الأمثلة على منشورات المنظمة فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية ما يلي:

FAO SOCIAL PROTECTION FRAMEWORK (إطار الحماية الاجتماعية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)

يعرض المنشور رؤية المنظمة ونهجها فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية. وتدرك المنظمة الدور الحاسم الذي تلعبه الحماية الاجتماعية في تعزيز التقدم وتسريع وتيرته في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الزراعية والفقر الريفي وتعزيز القدرة على الصمود.

STRENGTHENING COHERENCE BETWEEN AGRICULTURE AND SOCIAL PROTECTION (تعزيز الترابط بين الزراعة والحماية الاجتماعية): Framework for Analysis and Action (إطار للتحليل والعمل)

طورت المنظمة وشركاؤها موادًا إرشادية لتعزيز الترابط بين الزراعة والحماية الاجتماعية، وذلك لدعم الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر والجوع. ومن خلال الاستفادة من الخبرات القطرية الملموسة، يستعرض الإطار فوائد الجمع بين الزراعة والحماية الاجتماعية ويحدد خيارات للقيام بذلك على مستوى السياسات والبرامج.

STRENGTHENING COHERENCE BETWEEN AGRICULTURE AND SOCIAL PROTECTION (تعزيز الترابط بين الزراعة والحماية الاجتماعية): Diagnostic Tool (أداة التشخيص)

تساعد أداة التشخيص المستخدمين في تحديد الروابط الحالية بين التدخلات الزراعية والحماية الاجتماعية في بلد معين وكيفية تقويتها. كما يمكن أن تساعد هذه الأداة أيضًا في فهم تجارب الأشخاص وتصوراتهم للروابط بين هذين القطاعين وكيفية تأثير توفر هذه الروابط (أو عدم توفرها) على سبل معيشتهم.

FAO POSITION PAPER ON SOCIAL PROTECTION (وثيقة تحديد موقف المنظمة بشأن الحماية الاجتماعية): Supporting livelihoods in protracted crises, fragile and humanitarian contexts (دعم سبل المعيشة في حالة الأزمات الممتدة والبيئات الهشة والسياقات الإنسانية)

تناقش الوثيقة الدور الذي يمكن أن تلعبه الحماية الاجتماعية في إنقاذ سبل المعيشة مع تعزيز قدرة الأسر على الاستجابة للتهديدات والأزمات والتكيف معها ومواجهتها. وتركز على دور الحماية الاجتماعية في الأزمات المستمرة وكذلك في البيئات الهشة والسياقات الإنسانية، كما تناقش أهمية أنظمة الاستجابة للصدمات حتى في السياقات المستقرة.

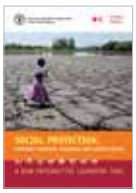

SOCIAL PROTECTION, EMERGENCY RESPONSE, RESILIENCE AND CLIMATE CHANGE (الحماية الاجتماعية والاستجابة للطوارئ والقدرة على الصمود والتغيرات المناخية) A new interactive learning tool (أداة تعليمية تفاعلية جديدة)

تهدف هذه الأداة التعليمية التفاعلية إلى تيسير تفهم أصحاب المصلحة الوطنيين وواضعي السياسات للفوائد وتعلم المبادلات المحتملة لربط سياسات الحماية الاجتماعية والقدرة على الصمود والتغيرات المناخية ببعضها على المستوى المحلي والوطني والعالمي. وتجسد الأداة جوهر تعقيد الحياة الواقعية الذي يحاكي الصراعات والتهديدات التي يواجهها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة.

TECHNICAL GUIDANCE TOOLKIT ON GENDER SENSITIVE SOCIAL-PROTECTION (مجموعة أدوات الإرشادات التقنية بشأن الحماية الاجتماعية التي تراعي الاعتبارات الجنسانية)

تضم مجموعة الأدوات ثلاثة إرشادات تقنية، وهي مصممة لدعم الحماية الاجتماعية ومساعدة واضعي السياسات الجنسانية والممارسين في تطبيق منظور جنساني بشكل منهجي من أجل الحد من أوجه التفاوت الاجتماعي وعدم المساواة بين الجنسين والجوع والفقر في المناطق الريفية.

THE ROLE OF SOCIAL PROTECTION IN PROTRACTED CRISES (دور الحماية الاجتماعية في الأزمات المستمرة) – Enhancing the resilience of the most vulnerable (تعزيز القدرة على الصمود للفئات الأكثر ضعفًا)

تركز هذه المذكرة التوجيهية على موضوع الحماية الاجتماعية في الأزمات المستمرة وتعرض بعض النُهج الممكنة ودراسات الحالة من تدخلات المنظمة في مثل هذه السياقات.

SOCIAL PROTECTION FOR BUILDING THE RESILIENCE OF FOREST-DEPENDENT PEOPLE (الحماية الاجتماعية لتعزيز القدرة على الصمود بالنسبة للأشخاص الذين يعتمدون على الغابات) – Evidence, linkages, practices and potential applications (الأدلة والروابط والممارسات والتطبيقات المحتملة)

يستعرض هذا المنشور الأدلة التي توضح دور سياسات الحراجة في الحد من أوجه الضعف وتحسين سبل المعيشة بين الأشخاص الذين يعتمدون على الغابات، وتأثير أدوات الحماية الاجتماعية على قدرتهم على الصمود وتعزيز الإدارة المستدامة للغابات.

FAO AND CASH+ (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج CASH+): How to maximize the impacts of cash transfers (كيفية تعزيز تأثير التحويلات النقدية)

تعتبر Cash+ أداة للاستجابة الإنسانية سريعة الأثر وتساعد على التعافي، فضلاً عن كونها أحد مكونات برامج الحماية الاجتماعية والقدرة على الصمود طويلة الأجل. يستند عمل المنظمة في برنامج Cash+ إلى الخبرة والبحوث الميدانية، وهو ما يدل على قدرة هذه الأداة في تعزيز التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للتحويلات النقدية بشكل مستدام عند دمجها مع الدعم الإنتاجي و/أو التدريب الفني.

THE ECONOMIC CASE FOR THE EXPANSION OF SOCIAL PROTECTION PROGRAMMES (الحالة الاقتصادية لتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية)

يضم هذا الموجز مجموعة كبيرة من الأدلة الناشئة عن تقييمات الأثر الدقيقة الأخيرة التي تتعلق ببرامج التحويلات النقدية التي تديرها الحكومة في سبعة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد تم وضع هذه التقييمات في إطار مبادرة التحول من الحماية إلى الإنتاج (PtoP) التي تقودها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واليونيسيف بالشراكة مع المنظمات البحثية والحكومات الوطنية.

FROM EVIDENCE TO ACTION (من الدليل إلى الفعل): The Story of Cash Transfers and Impact Evaluation in Sub-Saharan Africa (قصة التحويلات النقدية وتقييم الأثر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)

تتضمن الفصول الأربعة عشر من هذا الكتاب، التي أعدتها المنظمة واليونيسيف بالتعاون مع مشروع التحويلات النقدية، مراجعة لثماني دراسات حالة إفرادية للبلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ووصف لمنهجيات البحث المبتكرة وقضايا الاقتصاد السياسي والممارسات الجيدة لتصميم برامج التحويلات النقدية.

SOCIAL PROTECTION TO FOSTER SUSTAINABLE MANAGEMENT OF NATURAL RESOURCES AND REDUCE POVERTY IN FISHERIES-DEPENDENT COMMUNITIES (الحماية الاجتماعية لتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والحد من الفقر في المجتمعات التي تعتمد على مصايد الأسماك)

يقدم هذا المنشور ملخصًا للعروض التقديمية والمناقشات والاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن ورشة عمل حول الحماية الاجتماعية ومصايد الأسماك والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والحد من الفقر في المجتمعات التي تعتمد على مصايد الأسماك.

NUTRITION AND SOCIAL PROTECTION (التغذية والحماية الاجتماعية)

تعد هذه الورقة جزءًا من الجهود الأوسع نطاقًا التي تبذلها المنظمة لتعميم منظور التغذية في جميع الجوانب الرئيسية لبرنامج عمل المنظمة. وقد تم إعدادها لواضعي السياسات ومديري المشاريع الذين يعملون في المجالات المتعلقة بالتغذية والحماية الاجتماعية.

أعمال منظمة الأغذية والزراعة في مجال الحماية الاجتماعية

المساهمة في القضاء على الجوع والحد من الفقر والقدرة على الصمود في المناطق الريفية

يوضح هذا الكُتيب الدور الهام الذي يجب أن تلعبه الحماية الاجتماعية في علاج العديد من العقبات التي تواجهها الأسر الريفية الفقيرة في بناء سبل عيش تتسم بالمرونة والاستدامة. وعلى الرغم من التقدم المحرز في العقود الأخيرة، لا يزال هناك 736 مليون شخص في جميع أنحاء العالم يعيشون في فقر مدقع. ويعيش معظمهم في المناطق الريفية، حيث لا يملكون سوى القليل من الأصول أو لا يملكون أي أصول ويعتمدون على الزراعة واستخدام الموارد الطبيعية لكسب عيشهم. أظهر عدد من البرامج أن الحماية الاجتماعية لا يمكنها إحداث تأثيرات كبيرة على الفقر فحسب، بل يمكنها أيضًا توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين في البلدان ذات الدخل المنخفض، إذا التزمت بذلك.

وقد أدرجت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الحماية الاجتماعية كعنصر رئيسي ضمن جهودها للحد من الفقر في المناطق الريفية والاستجابة للتغيرات المناخية وتشجيع سبل المعيشة القادرة على الصمود وتحقيق هدف القضاء على الجوع.

ويشمل هيكل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الحماية الاجتماعية بجميع جوانبها، بدءًا من القضاء على الفقر إلى الحد من التفاوت في الدخل وتعزيز الإدماج الاجتماعي ودعم المساواة بين الجنسين وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية والمياه. وتلتزم المنظمة التزامًا راسخًا بدعم البلدان في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لبناء مستقبل لا يتخلف فيه أحد عن الركب.

© الفاو، 2019
CA5779AR/1/09.19